



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مارس | 2024
(الربع الرابع | 2023)

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

www.centralbank.ae

جدول المحتويات

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

4	1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة
6	2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
8	3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

11	1-2 النمو الاقتصادي
13	2-2 التحليل القطاعي
15	3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

17	1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
18	2-3 التطورات المصرفية
19	3-3 التطورات المالية
20	4-3 تطورات قطاع التأمين

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 آفاق النمو للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة

من المتوقع أن يشهد النمو العالمي استقراراً عند 3.1% في عام 2024، وارتفاعاً إلى 3.2% في عام 2025	من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصادات المتقدمة بشكل طفيف من 1.6% في عام 2023 إلى 1.5% في عام 2024، ثم يتعافى إلى 1.8% في عام 2025	من المتوقع أن يظلّ النمو في الأسواق الناشئة ثابتاً عند 4.1% في عام 2024، مع تعافي النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من 0.6% في عام 2023 إلى 3.3% في عام 2024
---	---	--

الأوضاع العالمية

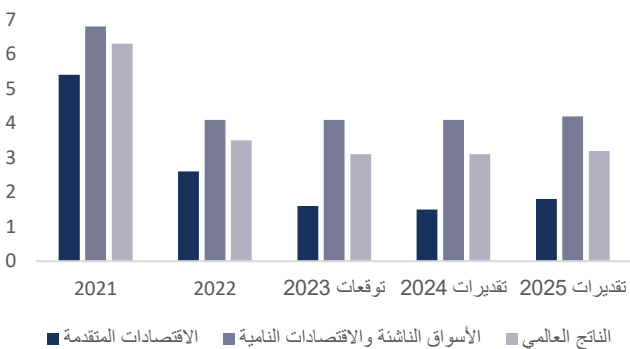
وفقاً لآخر التحديثات الصادرة في شهر يناير 2024 بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظلّ النمو العالمي دون تغيير من عام 2023 إلى عام 2024 عند 3.1%، تتبعه زيادة طفيفة إلى 3.2% في عام 2025. تم تعديل التوقعات للعام 2024 بزيادتها بنسبة 0.2 نقاط مئوية منذ أكتوبر 2023، بسبب المرونة الأكثر من المتوقع في الولايات المتحدة والعديد من الأسواق الناشئة الكبيرة والاقتصادات النامية، إلى جانب الدعم المالي في الصين. ومع ذلك، ينخفض النمو المتوقع في عامي 2024 و2025 عن المتوسط التاريخي البالغ 3.8% خلال الفترة من 2000 إلى 2019. ويعكس هذا التباطؤ في توقعات النمو العالمي تنفيذ سياسات نقدية مشددة، والإلغاء التدريجي للتحفيز المالي، والتحديات السائدة المرتبطة بترجع النمو في الإنتاجية.

الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤاً طفيفاً في النمو الاقتصادي، من 1.6% في عام 2023 إلى 1.5% في عام 2024، ثم يتسارع إلى 1.8% في عام 2025. هذا وقد أدى التوسع الاقتصادي الأقوى من المتوقع في الولايات المتحدة إلى مراجعة التوقعات بنسبة 0.1 نقطة مئوية للأعلى في عام 2024 مقارنةً بالتوقعات المنشورة في شهر أكتوبر 2023. وتشير البيانات الأخيرة بشأن الاقتصاد الأمريكي إلى أن النمو بلغ 3.1% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، والذي كان مدفوعاً في المقام الأول بزيادة الإنفاق الاستهلاكي على خلفية ارتفاع الأجور في سياق سوق العمل المتشدد ومستويات المخزون المتزايدة.

وبعكس ذلك، فقد سجلت منطقة اليورو معدل نمو معتدل بلغ 0.1% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023. وتواجه المنطقة تحديات كبيرة، بما في ذلك معدلات التضخم المرتفعة، والارتفاع التاريخي لأسعار الفائدة، والتنفيذ التدريجي لتدابير التشديد المالي. ومن بين الاقتصادات الكبرى ضمن منطقة اليورو، شهدت ألمانيا انكماشاً بنسبة 0.2% على أساس سنوي، في حين سجلت فرنسا وإيطاليا توسعاً بنسبة 0.7% وبنسبة 0.5% على أساس سنوي. أما خارج منطقة اليورو، فقد شهد اقتصاد المملكة المتحدة انكماشاً بنسبة 0.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، في حين ظلّ النمو الاقتصادي في اليابان إيجابياً عند 1% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، ولكنه تباطأ من 1.7% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023. وقد تأثر الاقتصاد الياباني تحديداً بالركود في الاستهلاك والصادرات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الطلب من الصين.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2024.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	توقعات 2025	توقعات 2024	تقديرات 2023	2022	
(على أساس سنوي)	(على أساس سنوي)					
-	-	3.2	3.1	3.1	3.5	العالم
-	-	1.8	1.5	1.6	2.6	الاقتصادات المتقدمة
3.1	2.9	1.7	2.1	2.5	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
0.1	0.0	1.7	0.9	0.5	3.4	منطقة اليورو
-0.2	0.2	1.6	0.6	0.5	4.3	المملكة المتحدة
1.0	1.7	0.8	0.9	1.9	1.0	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2024، هيئات الإحصاء الوطنية

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

الربع الرابع تقديرات 2023 (على أساس سنوي)	الربع الثالث 2023 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	تقديرات 2023	2022	
-	-	4.2	4.1	4.1	4.1	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.3	2.0	1.9	1.7	3.1	3.0	البرازيل
5.0	7.6	6.5	6.5	6.7	7.2	الهند
5.2*	4.9	4.1	4.6	5.2	3.0	الصين
1.0	-0.7	1.3	1.0	0.6	1.9	جنوب إفريقيا

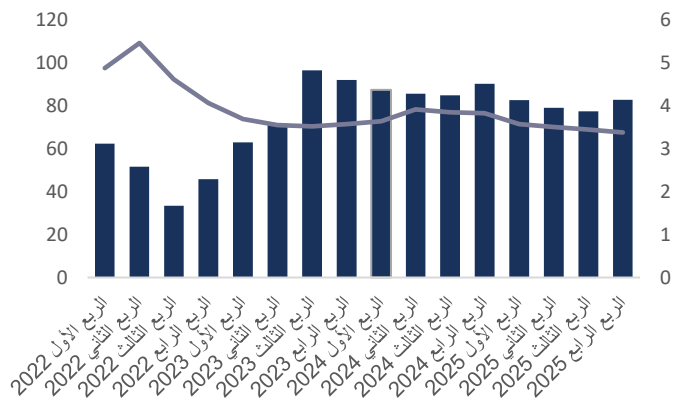
المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2024.
*الرقم الفعلي.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

توقعات 2024	تقديرات 2023	2022	
3.2	0.6	7.9	دول مجلس التعاون الخليجي
4.2	3.1	7.9	الإمارات*
2.7	0.9-	8.7	السعودية
2.2	2.4	4.9	قطر
3.6	0.6-	8.9	الكويت
2.7	1.2	4.3	عمان
3.6	2.7	4.9	البحرين

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- تحديث يناير 2024، صندوق النقد الدولي، مجلس التعاون الخليجي - ديسمبر 2023. *المرکز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعام 2022 والمصرف المركزي للأعوام 2023-2024.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



الطاقة الاحتياطية لمنظمة أوبك (مليون برميل يومياً) (المقياس الأيمن)
سعر خام غرب تكساس الوسيط (دولار أمريكي/برميل، السعر الحقيقي بالدولار الأمريكي 2022)
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ثابتاً عند 4.1% في عام 2024 ونسبة 4.2% في عام 2025. وفي آسيا الناشئة والنامية، من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 5.2% في عام 2024 من 5.4% في عام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في أوروبا الناشئة بشكل هامشي من 2.7% في عام 2023 إلى 2.8% في عام 2024. ومن المتوقع أن تؤثر مجموعة من العوامل، بما في ذلك إجراءات سياسة أكثر صرامة وبيئة اقتصادية خارجية متدهورة وانخفاض أسعار السلع، بشكل سلبي على التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وفي هذه المنطقة، من المتوقع أن يتباطأ النمو من 2.5% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024.

وفي الربع الرابع من عام 2023، شهد الاقتصاد الصيني توسعاً بنسبة 5.2% على أساس سنوي، متجاوزاً معدل نمو بلغ 4.9% تم تسجيله في الربع الثالث. ويمكن أن يُعزى هذا التسارع إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيف بعض أنظمة الاقتراض لدعم مشتري المنازل المحتملين، وتوسيع نطاق وصول المطورين إلى القروض. وقد تم تنفيذ هذه التدابير للتخفيف من التأثيرات السلبية للانكماش في قطاع العقارات والتحديات التي تتم مواجهتها في قطاع التجارة.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الهندي بنسبة 5% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023، بعد زيادة بنسبة 7.6% في الربع السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى الطلب المحلي القوي. وفي البرازيل، يُقدر معدل نمو الاقتصاد لنفس الفترة بنحو 2.3% على أساس سنوي، وهو ما يعكس الطلب المحلي المرن والأداء الأفضل من المتوقع من جانب شركائها التجاريين الرئيسيين. ويُقدر النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الربع السنوي الرابع من عام 2023 بنسبة 1% على أساس سنوي، مما يشير إلى تحسن كبير من الانكماش خلال الربع السابق بنسبة 0.7% على أساس سنوي. ويعكس هذا التحول الإيجابي انخفاضاً في نقص الكهرباء، وهو التطور الذي تسارع بظهور مبادرات جديدة من القطاع الخاص في مجال توليد الطاقة المتجددة والحد من انقطاع الأنشطة التجارية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي لمنطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من 0.6% في عام 2023 إلى 3.2% في عام 2024. ويُعزى النمو الضعيف لاقتصادات دول مجلس التعاون في عام 2023 إلى حد كبير لاستمرار خفض الإنتاج النفطي. إلا أن القطاعات غير الهيدروكربونية في العديد من دول مجلس التعاون تشهد نمواً قوياً، مدفوعاً بارتفاع الطلب المحلي، وزيادة إجمالي تدفقات رأس المال، وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

أبقت غالبية البنوك المركزية على أسعار الفائدة دون تغيير، حيث على الرغم من انخفاض التضخم، إلا أنه لا يزال أعلى من الأهداف التي حددتها البنوك المركزية في الاقتصادات النامية الكبرى.

تراجع التضخم في معظم المناطق، نظراً لحل القيود المفروضة على جانب العرض والمواقف النقدية المتشددة

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي في عام 2023 إلى 6.8% من 8.7% في عام 2022

الأوضاع العالمية

أظهر التضخم العالمي إشارات الاعتدال، حيث وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يناير 2024، من المتوقع أن يهبط التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.8% في عام 2023 وإلى 5.8% في عام 2024. يعكس تراجع التضخم انخفاض التضخم الأساسي بسبب السياسات النقدية المتشددة، وتخفيف اضطرابات سلاسل التوريد، وتأثير الانخفاضات السابقة والمتواصلة في أسعار الطاقة.

الاقتصادات المتقدمة

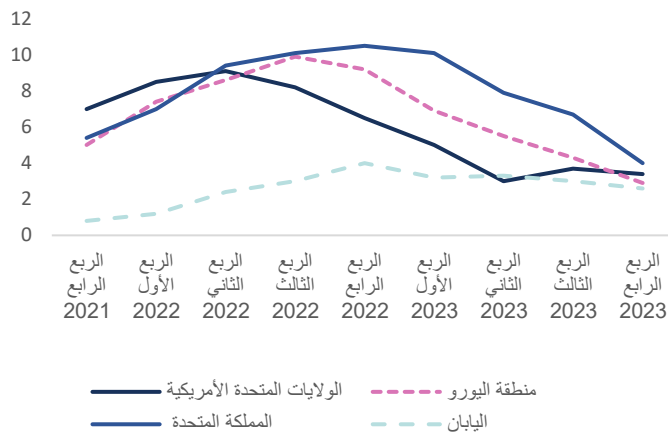
انخفض التضخم الكلي في الولايات المتحدة على أساس سنوي إلى نسبة 3.4% في شهر ديسمبر من عام 2023، من نسبة 3.7% على أساس سنوي في شهر سبتمبر، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الوقود والغذاء. وفي شهر يناير 2024، شهد التضخم مزيداً من الانخفاض إلى 3.1% على أساس سنوي. وفي شهر يناير 2024، ظل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند 5.25-5.50%، نتيجة استمرار قوة النشاط الاقتصادي.

وفي منطقة اليورو، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.8% على أساس سنوي في شهر يناير من عام 2024 من 4.3% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2023، مما يعكس التراجع في أسعار كل من الغذاء والطاقة. وحافظ البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة الرئيسي الخاص به لعمليات إعادة التمويل الرئيسية دون تغيير عند 4.5% في شهر يناير 2024.

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 4% على أساس سنوي في شهر يناير 2024 من 6.7% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير لانخفاض أسعار الطاقة والبضائع الرئيسية والخدمات. وحافظ بنك إنجلترا على سعر الفائدة الخاص به ثابتاً عند 5.25% في شهر فبراير، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2008.

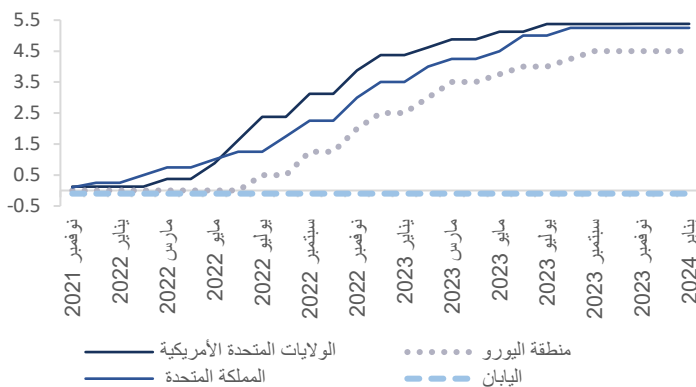
وانخفض معدل التضخم السنوي في اليابان إلى 2.2% على أساس سنوي في شهر يناير 2024 من 3.0% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2023، بسبب انخفاض التضخم في أسعار الغذاء والطاقة. وحافظ بنك اليابان على سعر الفائدة الخاص به دون تغيير عند 0.1% خلال اجتماعات السياسة النقدية في شهر يناير 2024.

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



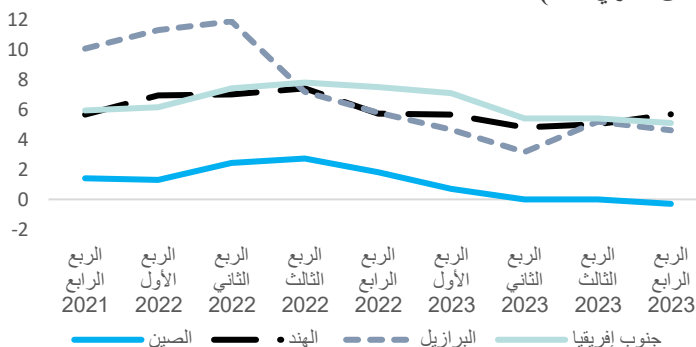
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



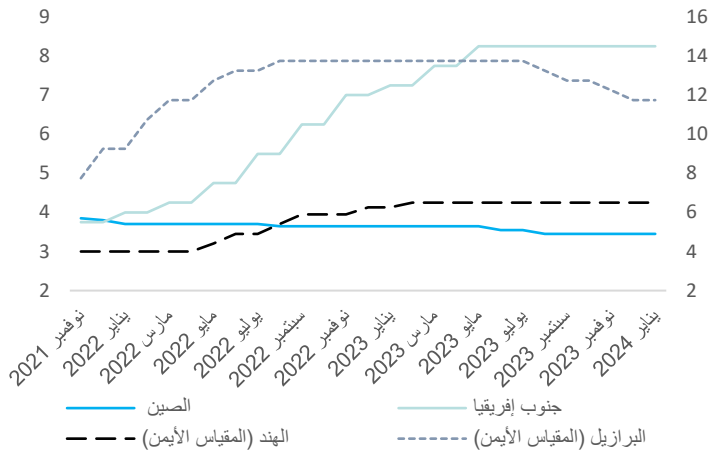
المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



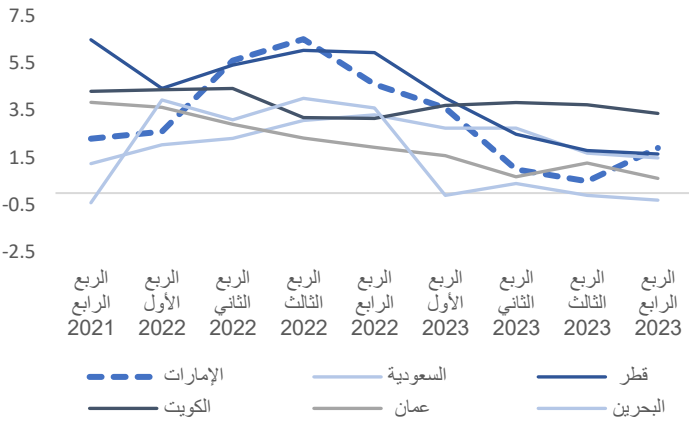
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



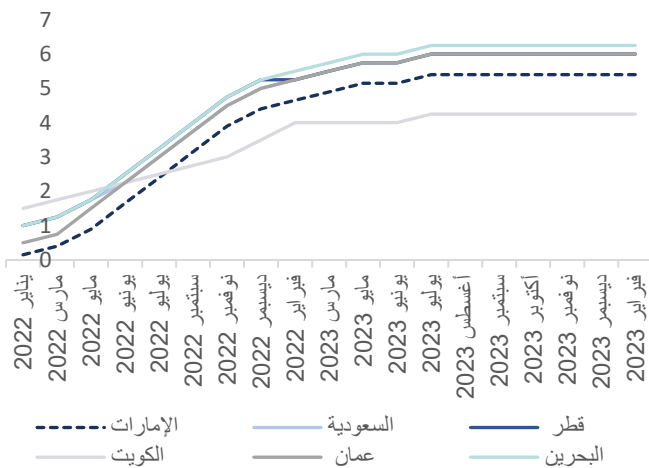
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 7.1. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي

الرسم البياني 8.1. أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

واصل الانكماش في الصين خلال شهر يناير 2024، وانخفض المعدل السنوي إلى -0.8% على أساس سنوي، وهو انخفاض من قراءة ثابتة في شهر سبتمبر 2023. ولمواجهة الضغوط التضخمية، حافظ بنك الشعب الصيني على معدل الإقراض المرجعي الخاص به عند نسبة 3.45% في شهر فبراير، وسط انتعاش اقتصادي بطيء وضعف العملة. وبالإضافة إلى ذلك، قام بنك الشعب الصيني بضخ 500 مليار ليوان بشكل صافي في النظام المصرفي من خلال تسهيلات إقراض متوسطة الأجل، ليلتزم بضمان السيولة الكافية في النظام المصرفي.

وفي شهر ديسمبر 2023، ارتفع التضخم السنوي في الهند إلى 5.7% على أساس سنوي من 5% في شهر سبتمبر، ويرجع ذلك في الغالب إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية نتيجة للرياح الموسمية غير المنتظمة في جميع أنحاء البلاد. إلا أنه خلال شهر يناير 2024، تراجع التضخم إلى 5.1% على أساس سنوي. وخلال اجتماع السياسة النقدية في فبراير 2024، حافظ بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء المرجعي الخاص به البالغ 6.5%.

وكان انخفاض أسعار النقل عاملاً مساهماً في التراجعات الأخيرة في التضخم الذي تمت ملاحظته في البرازيل وجنوب إفريقيا. ففي البرازيل، انخفض التضخم إلى 4.5% على أساس سنوي في يناير 2024 من 5.2% في سبتمبر 2023. وانخفض التضخم في جنوب إفريقيا إلى 5.1% على أساس سنوي في يناير 2024 مقارنة بمعدل 5.4% في سبتمبر 2023. وفي آخر اجتماع للسياسة النقدية في يناير 2024، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة على القروض بين البنوك البرازيلية بمقدار 50 نقطة أساس إلى 11.25%. وحافظ بنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا على معدل إعادة الشراء الخاص به عند 8.25% في شهر يناير 2024.

وانخفض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية بشكل طفيف إلى 1.6% على أساس سنوي في شهر يناير 2024، من 1.7% في شهر سبتمبر 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار المساكن والمرافق العامة والنقل. وساهم انخفاض أسعار النقل أيضاً في انخفاض التضخم في الكويت من 3.7% على أساس سنوي إلى 3.4% في شهر يناير 2024. وانخفض معدل التضخم في عُمان بنسبة 0.1% على أساس سنوي في شهر يناير 2024 من 1.3% على أساس سنوي في شهر سبتمبر 2023، وكان ذلك مدفوعاً بانخفاض أسعار المواد الغذائية. وواصلت البحرين في يناير 2024 على نسق الانكماش الذي شهدته في سبتمبر 2023، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 0.3% على أساس سنوي بسبب التخفيضات في أسعار المساكن والمرافق. من ناحية أخرى، ارتفع التضخم في قطر إلى 3.0% على أساس سنوي في شهر يناير 2024 من 1.8% في شهر سبتمبر 2023، مما يعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفي شهر فبراير 2024، حافظت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، على أسعار الفائدة لديها دون تغيير تماشياً مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة. وتجدر الملاحظة إلى أن الكويت، والتي تربط عملتها بسلة عملات غير معلنة، حافظت أيضاً على سعر الفائدة لديها دون تغيير.

3-1 تطورات الأسواق العالمية

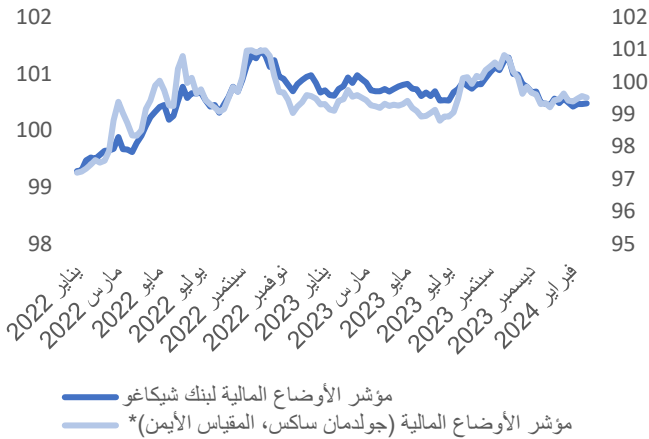
استمرار النمو في الصادرات والواردات غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2023

تشهد أسواق السلع الأساسية اتجاهات مختلفة نظراً لضعف الطلب والعوامل الجيوسياسية

اشتداد الظروف المالية بسبب بيانات العمل القوية وارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة، مما يشير إلى ارتفاع أسعار الفائدة لمدة طويلة

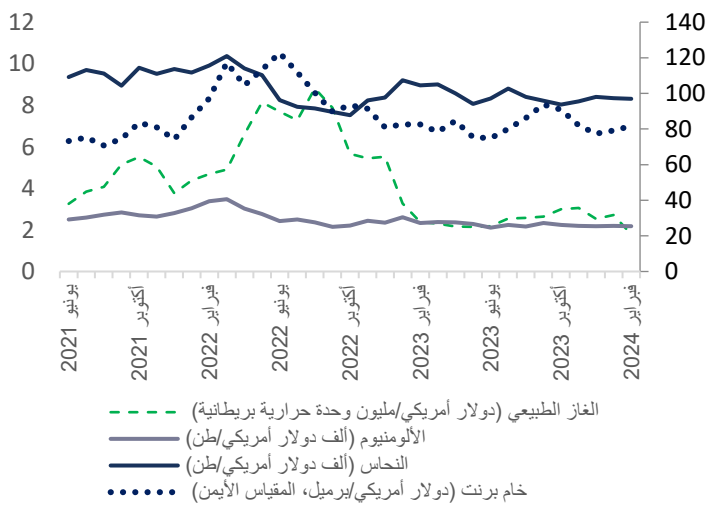
الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 9.1. مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: مؤشر الأوضاع المالية – جولدمان ساكس

الرسم البياني 10.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

على الرغم من أن الظروف المالية العالمية والأميركية أصبحت مناسبة بعض الشيء في نهاية العام على خلفية تراجع التضخم، فإن هذا الاتجاه انعكس بشكل طفيف في بداية عام 2024، مع بيانات قوية عن سوق العمل في الولايات المتحدة، وتزايد النشاط الصناعي، وارتفاع معدل التضخم أكثر من المتوقع في شهر يناير. بالإضافة لذلك، أدت الاضطرابات الأخيرة في البحر الأحمر إلى إعادة توجيه حركة التدفقات التجارية، الأمر الذي أدى إلى زيادة أوقات العبور وتكاليف الوقود، والتي من المتوقع أن تؤثر في نهاية المطاف على التضخم. واستجابة لهذه الضغوط المستمرة على الأسعار، أصبحت البنوك المركزية الكبرى أكثر توجهاً للمحافظة على ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، وهو ما ساهم في تشديد الظروف المالية العالمية، مقارنة بالشهر السابق.

السلع الأساسية

خلال الربع الأخير من عام 2023 وخلال شهر فبراير 2024، شهدت أسعار النفط تقلبات في نطاق 10 دولارات للبرميل، ليستقر سعر نفط خام برنت عند متوسط قدره 81.7 دولار أمريكي بنهاية الشهر. ويرجع احتواء هذا التقلب إلى التوازن بين العوامل بما في ذلك انخفاض الطلب من المستوردين الرئيسيين، ولا سيما الصين، والتوترات الجيوسياسية وتخفيضات إنتاج أوبك+. علاوة على ذلك، ومع اقتراب موسم الشتاء من نهايته، تددت المخاوف بشأن التشديد في السوق، وتوجه الانتباه نحو فترة الصيف، وهي فترة ترتبط عادةً بتجديد الاحتياطي. نتيجة لذلك، أدى هذا التحول إلى انخفاض كبير في أسعار الغاز الطبيعي، حيث انخفضت من 3.1 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر 2023 إلى 1.8 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في فبراير 2024.

واتبعت أسعار النحاس والألمنيوم مسارات مختلفة نوعاً ما، فواجهت أسعار النحاس ضغطاً نزولياً، مقارنة بشهر ديسمبر 2023، حيث واجهت الصين تباطؤاً في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أشار تراكم مخزونات النحاس إلى تباطؤ النشاط الصناعي. وعلى عكس ذلك، أظهرت أسعار الألمنيوم مزيداً من المرونة. فقد واجه الطلب المتزايد من صناعات الطاقة المتجددة وقطاع المركبات الكهربائية، ضعف سوق البناء، مما أسهم في استقرار أسعار الألمنيوم نسبياً. وفي شهر يناير 2024، انخفض مؤشر الأسعار الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنسبة 1% عن مستواه في شهر ديسمبر 2023، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى حالات الانخفاض في مؤشرات أسعار الحبوب واللحوم، والتي رجحت على ارتفاع مؤشر أسعار السكر. وبالمقارنة مع قيمته قبل عام واحد، انخفض المؤشر بنسبة 10.4%.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

عند إعداد هذا التقرير، كانت بيانات التجارة الصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء متوفرة حتى شهر سبتمبر 2023. وزاد مجموع الصادرات وعمليات إعادة التصدير غير النفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 بنسبة 12.3% على أساس سنوي. ووصلت قيمة إجمالي الصادرات غير النفطية إلى 755.7 مليار درهم، مرتفعة من 672.8 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وتعكس هذه الزيادة إلى حد كبير زيادة صادرات الذهب والماس ومعدات الاتصالات.

وارتفعت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 12.4% خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وبلغت 298.9 مليار درهم. وبرزت تركيا، التي بلغت حصتها 10.8% من الصادرات، كشريك رئيسي في الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات، تليها الهند (9.1%) ثم المملكة العربية السعودية (9.1%). وبصفة عامة، كانت أكثر السلع غير النفطية تصديراً هي الذهب، وتشكل 39.7% من إجمالي الصادرات غير النفطية، يليها الألمنيوم (6.5%)، ثم الزيوت البترولية والزيوت المستخرجة من المعادن (6%).

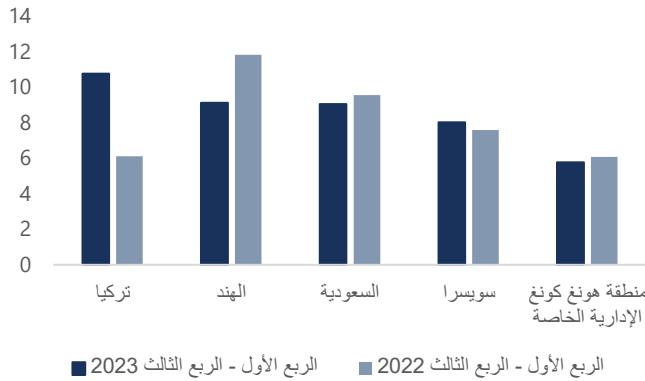
وسجلت عمليات إعادة التصدير نمواً في الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام، بنسبة 12.2% على أساس سنوي، وبلغت 456.8 مليار درهم. وظلت المملكة العربية السعودية، التي بلغت حصتها 10.6%، الوجهة الأهم لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (10.4%)، ثم الهند (7.7%). وسيطرت معدات الاتصالات والألماس على عمليات إعادة التصدير، وشكلت 17.5% و12.3% من الإجمالي على التوالي.

وارتفعت الواردات بشكل كبير بنسبة 16.9% على أساس سنوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، حيث بلغت 1013.4 مليار درهم. وكانت هذه الزيادة مدعومة بنمو قوي في القطاع غير النفطي وارتفاع طفيف في سعر الصرف مقابل الشركاء التجاريين. وجاء الذهب في مقدمة السلع الأكثر استيراداً، حيث شكل 19.2% من الواردات، يليه معدات الاتصالات (9.8%)، والسيارات (6.4%) والألماس (5.2%). وكانت الصين أهم الشركاء التجاريين، حيث تشكل ما نسبته 19% من إجمالي الواردات، تليها الهند (7.7%)، ثم الولايات المتحدة (7%).

سعر الصرف

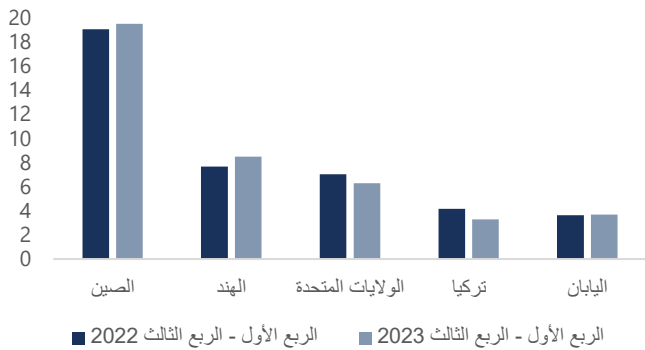
ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، بنسبة 2.9% على أساس سنوي في شهر يناير 2024، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي. وظلّ سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، دون تغيير على نطاق واسع مقارنةً بالعام السابق، وهذا يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي قد تم تعويضه بفارق التضخم، حيث كان التضخم في دولة الإمارات أقل منه في شركائها التجاريين.

الرسم البياني 11.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الصادرات غير النفطية)



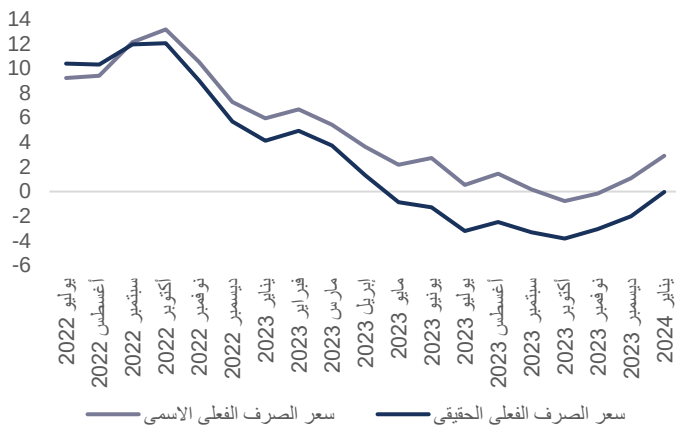
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 12.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الرسم البياني 13.1. ارتفاع/انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي، %)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

تؤثر اتفاقيات أوبك+ على توقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي، بينما يتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً رغم انخفاضه في عامي 2024 و2025

من المتوقع تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.1% في عام 2023، لكنه من المتوقع أن يحقق انتعاشاً إلى 4.2% في عام 2024، وأن يشهد مزيداً من التسارع إلى 5.2% في عام 2025

تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.5% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2023، مما يعكس انخفاضاً في الإنتاج النفطي وتباطؤاً في النمو غير النفطي

توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الثالث من عام 2023 توسعاً بنسبة 2.5% على أساس سنوي، مقارنةً بنسبة 8.3% على أساس سنوي مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2022، وأقل من نسبة 3.8% المسجلة في الربع الثاني من عام 2023. ويرجع هذا الانخفاض في الربع الثاني من عام 2023 إلى كل من تباطؤ النمو غير النفطي (والذي يُشكل 75% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي) والمزيد من التخفيض في إنتاج النفط.

حافظ المصرف المركزي على تقديراته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 عند 3.1%، وهو ما يعكس إلى حد كبير تمديد تخفيضات إنتاج النفط التي استمرت حتى نهاية عام 2023. وبالنسبة لعام 2024، يتوقع المصرف المركزي أن يحقق نمو الناتج الحقيقي انتعاشاً إلى 4.2%، بانخفاض من نسبة 5.7% المتوقعة سابقاً. ويرجع التعديل إلى تباطؤ الانتعاش في الإنتاج النفطي في ضوء اتفاق أوبك+ الذي تم التوصل إليه في شهر نوفمبر 2023، وإلى النمو القوي في القطاع غير النفطي الذي يشهد تراجعاً. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 5.2% في عام 2025، حيث من المتوقع أن تستمر الاتجاهات المتوقعة في القطاع غير النفطي وأن يظل الإنتاج النفطي عند مستويات نهاية عام 2024.

ولا تزال التوقعات لعامي 2024 و2025 عرضة لعدم اليقين بدرجة كبيرة. وتشتمل مخاطر التطورات المعاكسة على اشتداد التوترات الجيوسياسية (الاضطرابات في البحر الأحمر، والصراعات في غزة وبين روسيا وأوكرانيا)، والتباطؤ العالمي الناجم عن الإبقاء على ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول، فضلاً عن إمكانية إجراء المزيد من عمليات خفض الإنتاج النفطي المتفق عليها في منظمة أوبك+. ومن ناحية أخرى، يفرض تنفيذ الإصلاحات الناجحة وانخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والذي قد يعزز الطلب الخارجي ويدفع تدفقات رأس المال الداخلة في الأسواق الناشئة، مخاطر جانبية على النمو.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي تباطؤاً إلى 5.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، منخفضاً من 7.3% على أساس سنوي في الربع السابق، ومن 6.7% على أساس سنوي للفترة ذاتها من العام الماضي. ويرجع انخفاض الإنتاج غير النفطي في الربع الثالث مقارنةً بالربع السابق بشكل أساسي إلى التباطؤ في الخدمات المالية وخدمات التأمين والتصنيع، والتي قابلها بشكل جزئي توسعات كبيرة في الإنشاءات وفي خدمات النقل والتخزين والإقامة والطعام. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.7% في عام 2024 من 5.9% في عام 2023، بسبب تباطؤ الطلب مع استقرار تدفقات الهجرة، وأن يظل مستقرًا في عام 2025.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

واجه الناتج المحلي الإجمالي النفطي انكماشاً بنسبة 5.6% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023، مواصلاً بذلك الانخفاض بنسبة 5.1% على أساس سنوي الذي تم تسجيله في الربع الثاني من عام 2023. وأدت عمليات خفض الإنتاج النفطي في شهر إبريل 2023 من قبل منظمة

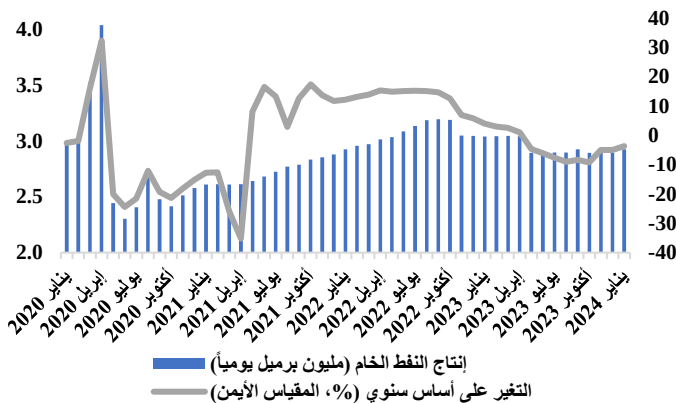
أوبك+ إلى انخفاض الإنتاج النفطي إلى متوسط 2.9 مليون برميل يومياً خلال الربع السنوي. ومن المقدر أن يواجه الناتج المحلي الإجمالي النفطي انكماشاً بنسبة 3.9% في عام 2023، وهو ما يُمثل تعديلاً نحو الانخفاض من نسبة 3.4% التي كانت مقدرة سابقاً. واستناداً إلى اتفاقي نوفمبر 2023 ومارس 2024، من المتوقع أن يظل إنتاج منظمة أوبك+ منخفضاً مع بدء سريانها في الربع الثالث من عام 2024، ومن المتوقع استئناف الإنتاج النفطي وفقاً لاتفاق الكارتل في يونيو 2023. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع إلى نسبة 2.9% في عام 2024، منخفضاً من النسبة المتوقعة سابقاً البالغة 8.1%، أي بمتوسط 3 ملايين برميل يومياً. وفي عام 2025، من المتوقع أن يشهد إنتاج الهيدروكربون مزيداً من التوسع بنسبة 6.2%، مع استمرار مستويات إنتاج الربع الرابع لعام 2024 للعام بأكمله.

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	تقديرات 2023	2022	2021	
5.2	4.2	3.1	7.9	4.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
4.7	4.7	5.9	7.2	6.5	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
6.2	2.9	3.9-	9.5	1.1-	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

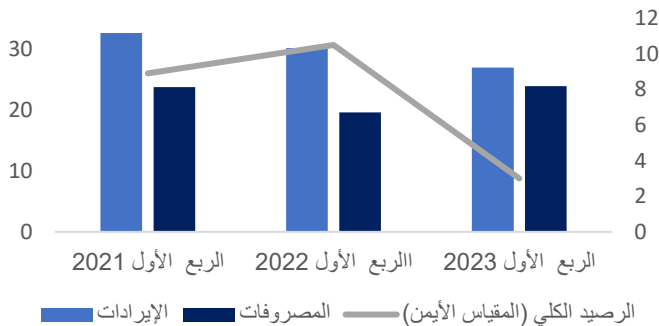
المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2022-2021، وتوقعات المصرف المركزي للأعوام 2025-2023.

الرسم البياني 1.2. متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



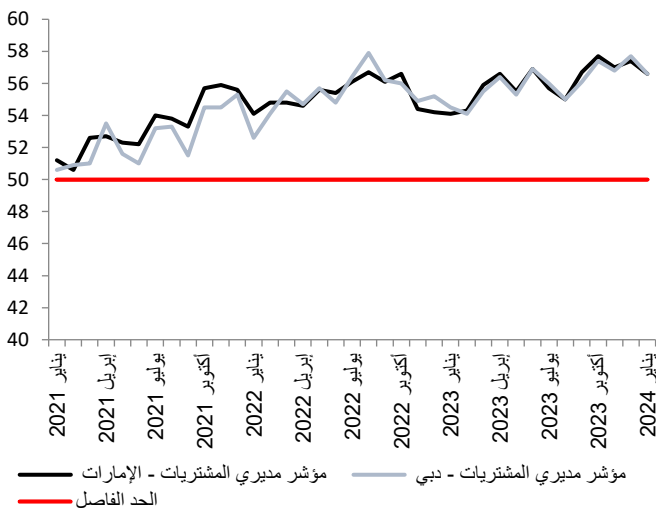
المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 3.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2023، سجل الرصيد المالي الموحد فائضاً قدره 61 مليار درهم، ما يعادل 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي. يمثل هذا الرقم انخفاضاً بنسبة 64.7% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الإيرادات المتعلقة بالنفط نتيجة للانخفاضات في كل من قيمة وحجم النفط الخام المنتج والمصدر. وانخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 18.4% على أساس سنوي إلى 370 مليار درهم (26.8% من الناتج المحلي الإجمالي). ومن المتوقع أن يعمل فرض ضريبة اتحادية على الشركات مؤخراً على زيادة تعزيز التمويل الحكومي، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع النفط.

وارتفعت المصروفات الحكومية بنسبة 10.1% إلى 309 مليار درهم (22.4% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022. وتنعكس هذه الزيادة ارتفاعاً في المصروفات الجارية بنسبة 7.9% إلى 291 مليار درهم (21.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، وزيادة في المصروفات الرأسمالية بنسبة 64.1% لتصل إلى 18 مليار درهم (1.3% من الناتج المحلي الإجمالي). ومع ذلك ظل الإنفاق الرأسمالي أقل من متوسط خمس سنوات ما قبل الجائحة البالغ 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

يواصل القطاع الخاص غير النفطي إظهار مؤشرات على نشاط اقتصادي قوي، حيث وصل مؤشر مديري المشتريات في يناير 2024 إلى 56.6، على خلفية ثقة الأعمال المتواصلة في التوقعات الاقتصادية. ويستند هذا التفاؤل إلى التوقعات باستمرار قوة الطلب والمبيعات، التي من المتوقع أن تدعم توسعاً مطرداً في الإنتاج، إلى جانب احتمال إقامة مشاريع جديدة وزيادة الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مؤشر مديري المشتريات في دبي 56.6 في شهر يناير 2024، وهو ما يقابل مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات بأكملها ويشير إلى نمو مستدام في القطاع الخاص غير النفطي للإمارة. ويزداد تدفق المشاريع الجديدة بسرعة، على الرغم من تباطؤ وتيرتها قليلاً مقارنة بالشهر السابق.

وتشير القراءات الإيجابية المتعلقة بالتوظيف ونمو الأجور إلى استهلاك قوي في المستقبل، فقد ارتفع عدد الموظفين في القطاع الخاص، كما تم قياسه بالمتوسط المتحرك لمدة 3 أشهر، بنسبة 3.1% في الربع الرابع من عام 2023، وارتفع المتوسط المتحرك للرواتب لمدة 3 أشهر في الربع الأخير من عام 2023 بنسبة 7.4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، مما عزز القوة الشرائية للأفراد¹.

¹ تستند الأرقام الخاصة بالتوظيف والأجور إلى نظام حماية الأجور لدى المصرف المركزي كما في منتصف فبراير 2024.

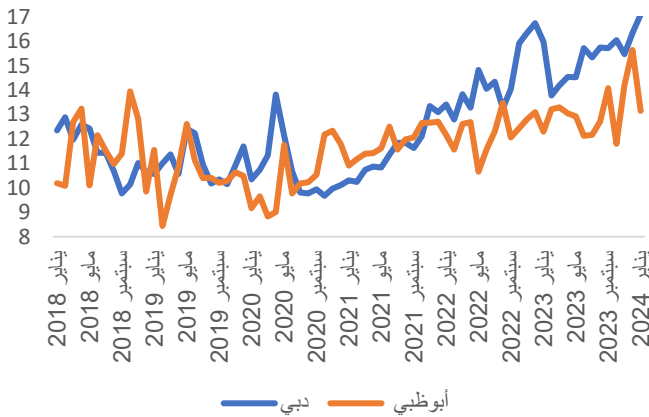
2-2 التحليل القطاعي

ارتفعت حركة المسافرين في مطاري أبوظبي ودبي الدوليين بشكل كبير

سجلت قطاعات السياحة والضيافة معدلات إشغال مرتفعة

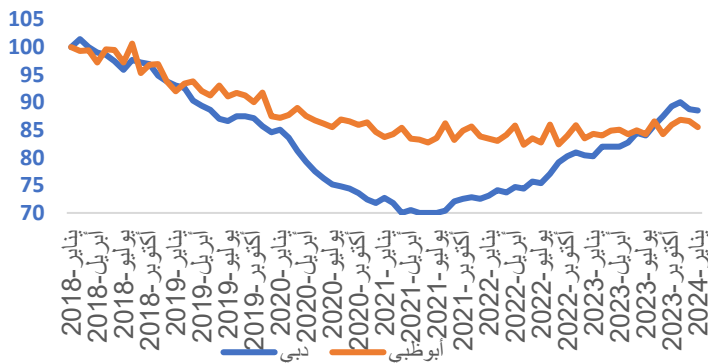
في الربع الرابع من عام 2023، ارتفع متوسط أسعار مبيعات العقارات السكنية بنسبة 3.8% على أساس سنوي في أبوظبي، في حين شهدت دبي انخفاضاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي

الرسم البياني 4.2. متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية (ألف درهم لكل متر مربع)



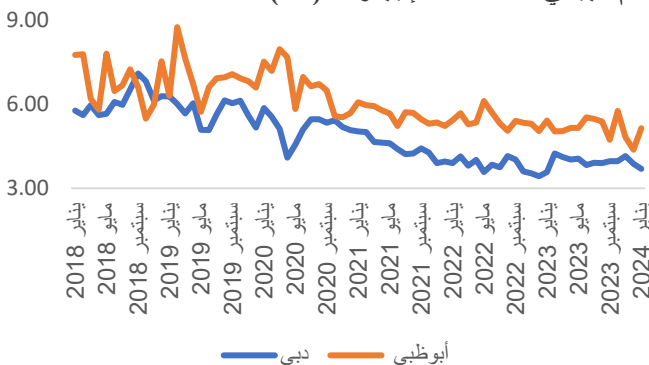
المصادر: دائرة الأراضي والأموال في دبي، كوانتا، حسابات المصرف المركزي

الرسم البياني 5.2. متوسط مؤشرات أسعار إيجارات الوحدات السكنية (يناير 2018=100)



المصادر: دائرة الأراضي والأموال في دبي، كوانتا، حسابات المصرف المركزي

الرسم البياني 6.2. عائد الإيجارات (%)



المصادر: دائرة الأراضي والأموال في دبي، كوانتا، حسابات المصرف المركزي

تلخص بقية هذا القسم التطورات الأخيرة في القطاع العقاري، وقطاعات الإنشاء، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع النقل، والتي تمثل مجتمعة حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث من عام 2023.

العقارات السكنية

تشير بيانات شركة كوانتا إلى ارتفاع معاملات مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي بنسبة 33.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، مما يعكس زيادة قوية بنسبة 175.5% في مبيعات الشقق السكنية، والتي تتكون بشكل أساسي من مبيعات على الخارطة في مواقع ممتازة. وعلى العكس من ذلك، انخفضت مبيعات الفلل بنسبة 29.2% نتيجة لمحدودية المعروض في السوق، مع بيع الوحدات الجديدة بسرعة. وتنعكس الفروقات في المعروض من الشقق والفلل على حركة الأسعار. فقد ارتفع متوسط سعر مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي بنسبة 3.8% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، حيث ارتفع متوسط سعر المبيعات للشقق السكنية بنسبة معتدلة بلغت 0.8% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023، في حين ارتفع متوسط أسعار مبيعات الفلل بنسبة 8.1% على أساس سنوي.

وسجلت أسعار الإيجارات في أبوظبي معدلات نمو معتدلة، مع ارتفاع متوسط سعر الإيجارات للفلل والشقق بنسبة 2.3% و1.8% على التوالي في الربع الرابع من عام 2023. وبلغ متوسط عائد الإيجار² في الربع الأخير من عام 2023 بنسبة 5.1% في الإمارة.

واستناداً إلى بيانات دائرة الأراضي والأموال في دبي، ارتفعت قيمة المعاملات العقارية في دبي بنسبة 20.7% على أساس سنوي خلال الربع الأخير من عام 2023. وارتفعت مبيعات الشقق في الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 21.4% على أساس سنوي، فيما ارتفعت مبيعات الفلل بنسبة 16.8%. أما متوسط أسعار مبيعات الشقق في دبي خلال الربع الرابع من عام 2023 فقد انخفض بنسبة 5.6% على أساس سنوي، بينما ارتفعت أسعار الفلل بنسبة 14.4% على أساس سنوي.

وواصلت أسعار الإيجارات في دبي ارتفاعها في الربع الرابع من عام 2023، حيث ارتفع متوسط أسعار الإيجارات للشقق والفلل بنسبة 10.2% وبنسبة 16.2% على أساس سنوي، وارتفع عائد الإيجار في دبي إلى 4.4% في نهاية عام 2023 من 3.4% في نهاية عام 2022.

² يتم حساب عائد الإيجار كنسبة من متوسط دخل الإيجار السنوي لكل متر مربع إلى متوسط سعر السوق لكل متر مربع.

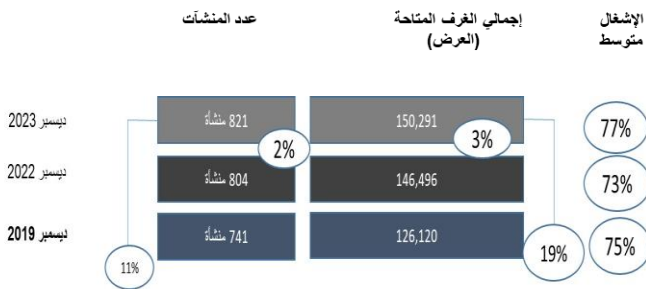
السياحة والضيافة

الرسم البياني 7.2. أداء قطاع السياحة في أبوظبي في أكتوبر 2023 (من بداية السنة حتى تاريخه)



المصدر: دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي

الرسم البياني 8.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2023



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

عرفت الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 في قطاع الضيافة في أبوظبي حركة قوية، فقد ارتفع العدد الإجمالي لنزلاء الفنادق إلى 4.1 مليون نزيل، مما يعني زيادة بنسبة 28% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبلغت معدلات الإشغال 71%، مع متوسط مدة الإقامة بلغ 2.6 ليلة، متراجعا بنسبة 14% مقارنة مع عام 2022. وعلاوة على ذلك، شهد متوسط الإيرادات لكل غرفة متاحة زيادة بنسبة 24% على أساس سنوي، حيث بلغ 293 درهم.

وتشير البيانات الخاصة بالأشهر الإثني عشر من عام 2023 إلى أن دبي حافظت على مكانتها كوجهة سياحية عالمية رائدة، فارتفعت معدلات إشغال الفنادق إلى 77%، بزيادة قدرها 4 نقطة مئوية عن الفترة المماثلة في عام 2022، و2 نقطة مئوية زيادة عن الأرقام ما قبل جائحة الكوفيد في عام 2019. وبينما ظل متوسط الإقامة لكل نزيل دون تغيير على نطاق واسع عند 3.8 ليلة، فقد ارتفع العدد الإجمالي لليلة في الغرف المشغولة بنسبة 11% على أساس سنوي في عام 2023 أو زيادة بنسبة 30% عن عام 2019، بمجموع قدره 41.7 مليون ليلة.

وبلغ عدد الزائرين الدوليين إلى دبي أكثر من 17 مليون زائر في عام 2023، مما يمثل زيادة قدرها 19.4% مقارنة بعام 2022. وتشير البيانات إلى أن عدد الزائرين قد تجاوز مستويات ما قبل الجائحة، وساعد في ذلك عدد القادمين لحضور مؤتمر الأطراف "كوب 28"، والذي جذب 85,000 شخصا تقريبا.

النقل

شهدت مطارات أبوظبي الدولية زيادة كبيرة في حركة المسافرين، حيث بلغ عدد المسافرين 23 مليون مسافر تقريبا في عام 2023، مرتفعا بنسبة قدرها 44.5% على أساس سنوي. علاوة على ذلك، اتسع نطاق أبوظبي على الصعيد العالمي بشكل ملحوظ، حيث أصبح بالإمكان الوصول من المطار إلى 117 وجهة عبر 28 شركة طيران. بالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح المبنى "أ" في شهر نوفمبر 2023، واستقبل 4.5 مليون مسافر في أول 60 يوماً وسجل أكثر من 24,000 رحلة طيران خلال هذه الفترة، ويملك المبنى الجديد طاقة استيعابية لعدد 45 مليون مسافر سنوياً.

سجلت مطارات دبي حركة مسافرين مرتفعة بلغت 87 مليون مسافر في عام 2023، ويشير هذا الرقم إلى زيادة كبيرة بنسبة 31.7% مقارنة بعام 2022. أما بالنسبة لوجهات المسافرين، فقد ظلت الهند والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة أولى الوجهات للمسافرين، ويعد مطار دبي الدولي حلقة وصل إلى 262 وجهة في 104 دولة على مستوى العالم عبر أكثر من 100 شركة طيران دولية.

2-3 التضخم

ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 1.9% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023 من 0.5% على أساس سنوي في الربع السابق

يتوقع المصرف المركزي أن يتسارع معدل التضخم إلى 2.5% في عام 2024 بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والانخفاض المتوقع في قيمة الدولار⁴، على أن يظل ثابتاً عند 2.5% في عام 2025.

من المتوقع أن تنحسر الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي مع تباطؤ تدفقات الهجرة وتباطؤ الإنتاج غير النفطي

توقعات التضخم³

يتوقع المصرف المركزي للعام 2024، أن يتسارع التضخم إلى 2.5%، لكنه لا يزال أدنى بكثير من المتوسط العالمي، وذلك على خلفية ارتفاع أسعار السلع الأساسية (النفط والقمح والذرة) والانخفاض المتوقع لسعر صرف الدولار الأمريكي⁴. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تتراجع الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي في ضوء تراجع تدفقات الهجرة، وتباطؤ الناتج غير النفطي، وبعض الجمود عن العام السابق. وبالنسبة للعام 2025، من المتوقع أن يظل التضخم دون تغيير عند نسبة 2.5%.

تطورات التضخم

ارتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الربع الرابع على أساس ربع سنوي من عام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادات في أسعار النقل على أساس ربع سنوي وفقاً للتوجهات العالمية، ولكن ظلّ أقل بكثير من المتوسط العالمي. وبلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 1.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، مقارنة بنسبة 0.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023. وبلغ التضخم في السلع والخدمات غير المتداولة 2.2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، مرتفعاً من 0.7% على أساس سنوي في الربع السابق. وعلى نحو مماثل، سجّل التضخم في السلع والخدمات المتداولة زيادة من -0.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023 إلى 1.2% على أساس سنوي في الربع الأخير من العام.

وشهد التضخم في مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والتي تشكل نسبة 35.1% من سلة المستهلك، تباطؤاً إلى 3.3% على أساس سنوي في الربع الرابع مقارنة بنسبة 3.7% في الربع الثالث. وشهدت أسعار فئة النقل (12.7% من سلة المستهلك) انخفاضاً بنسبة 1.5% على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2023، مقارنة بانخفاض بنسبة 11.5% في الربع السابق، ويرجع ذلك أساساً إلى انتعاش أسعار الطاقة عالمياً. وبشكل مشابه، انخفض التضخم في مجموعة الأغذية والمشروبات (12% من سلة المستهلك) إلى 2% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023، من 2.7% في الربع الثالث. وشهدت جميع الفئات الأخرى، ذات الوزن الأقل في سلة المستهلك، زيادة في أسعارها، باستثناء الاتصالات؛ والمنسوجات والملابس والأحذية؛ والسلع والخدمات المتنوعة؛ والمطاعم والفنادق؛ والرعاية الطبية، حيث كان انخفاض أسعارها قليلاً.

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الأوزان	
1.9	0.5	0.8	100.0	المؤشر العام
2.2	0.7	0.9	71.1	المكونات غير المتداولة
1.2	0.1-	0.6	28.9	المكونات المتداولة
3.3	3.7	3.1	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
1.5-	11.5-	10.4-	12.7	النقل
2.0	2.7	4.6	12.0	الأغذية والمشروبات
2.2	1.4	1.2	7.6	التعليم
0.6	0.6	0.5	5.9	الاتصالات
1.3	3.0	3.9	5.2	المنسوجات والملابس والأحذية
1.8	1.9	2.7	4.9	السلع والخدمات المتفرقة
3.6	6.7	8.2	4.6	المطاعم والفنادق
1.2-	4.7-	3.5-	3.1	الترفيه والثقافة
2.2	2.3	0.2	2.2	الرعاية الطبية
5.1	3.2	1.0	1.3	التأمين والخدمات المالية
2.8-	3.3-	4.1-	0.1	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

⁴ بناءً على العقود الآجلة الحالية للعملة الأجنبية كما ذكرت في بلومبرج.

³ في هذا القسم، جميع الأرقام الخاصة بالتضخم هي متوسطات خلال الفترة

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

نمو المجاميع النقدية ن¹ و ن² و ن³ في الربع الرابع من عام 2023 بنسب 13.2% و 18.8% و 16.0% على أساس سنوي على التوالي

حافظ المصرف المركزي على سعر الأساس دون تغيير عند 5.4% منذ شهر يوليو 2023

استمرار سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، لكن الفجوة تقلصت إلى 23 نقطة أساس في المتوسط في الربع الرابع

المجاميع النقدية

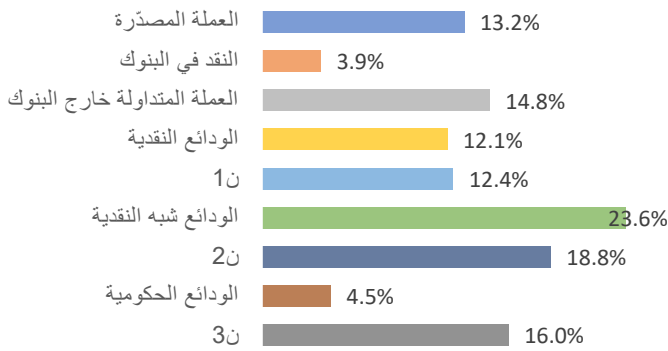
استمر العرض النقدي في النمو بنسق قوي في الجزء الأخير من 2023. حيث ارتفع العرض النقدي ن¹ بنسبة 12.4% على أساس سنوي، ليبلغ 829 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2023.⁵ ويعكس هذا زيادة بنسبة 13.2% على أساس سنوي في العملة المتداولة (16.4% من العرض النقدي ن¹) وزيادة بنسبة 12.1% في الودائع النقدية (85.9% من العرض النقدي ن¹). وقد ارتفع العرض النقدي ن² بنسبة 18.8% على أساس سنوي ليصل إلى 2,023 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة القوية في الودائع شبه النقدية (59.0% من العرض النقدي ن²) بنسبة 23.6% على أساس سنوي.⁶ ونما العرض النقدي ن³ بنسبة 16% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,445 مليار درهم. مما يعكس إلى حد كبير ارتفاع بنسبة 4.5% في الودائع الحكومية بقيمة 421 مليار درهم لدى البنوك التجارية والمصرف المركزي (17.3% من العرض النقدي ن³).⁸

أسعار الفائدة

تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي، حافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) دون تغيير منذ شهر يوليو عند 5.4%. نتيجة لذلك، كانت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة مقيدة إلى حد ما بنطاق معين منذ ذلك الوقت وظلت دون سعر الأساس. وبلغ متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة 23 نقطة أساس تقريباً أقل من سعر الأساس خلال الربع الرابع، الأمر الذي يعكس استمرار وجود حجم ضخم من الاحتياطيات الفائضة في القطاع المصرفي، والتي بلغت في المتوسط 108.6 مليار درهم. ومع ذلك، بدأت الفجوة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس تتقلص بشكل طفيف في نهاية العام، على الرغم من ارتفاع الاحتياطيات الفائضة إلى 124.8 مليار درهم. ما ظلت الفجوة في سعر الفائدة لليلة واحدة (SOFR) في الولايات المتحدة سلبية ولكنها انخفضت خلال هذا الربع. وقد ساعدت العمليات النقدية خلال الربع الأخير على استيعاب الارتفاع في صافي تدفقات رأس المال أثناء الربع؛ ومع ذلك، تحول الدافع النقدي إلى المنطقة الإيجابية بشكل واضح، مع تجاوز الاحتياطيات الفائضة 130 مليار درهم في المتوسط.

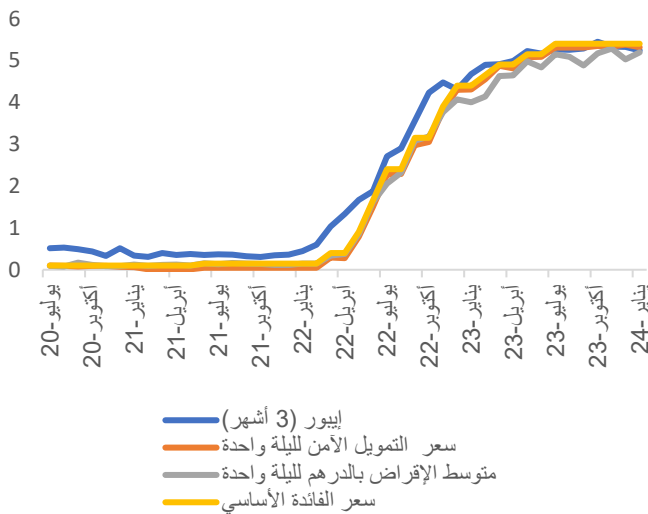
وانخفضت أسعار الفائدة المحلية طويلة الأجل (الأذونات النقدية) بشكل طفيف، لا سيما في حدود فترة الاستحقاق البالغة 6 أشهر. ويتوافق هذا الاتجاه مع أسعار الفائدة لليلة واحدة في أعقاب توقعات السوق بانخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، حيث بلغت أسعار الفائدة المحلية ذروتها في العام الماضي. ومن المتوقع بصفة عامة أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي في شهر يونيو فقط، وهو ما يعد واضحاً على نطاق واسع في مزادات الأذونات النقدية الأخيرة، مما ساهم في تقليص فروقات أسعار الفائدة بين أطول وأقصر مدد استحقاق في مزادات الأذونات النقدية الأخيرة. بالتالي، فقد شهد منحني الأذونات النقدية انخفاضاً طفيفاً، حيث أدت الضغوط المخفضة للتضخم والنمو الأقوى من المتوقع في الولايات المتحدة إلى وتيرة معتدلة لخفض أسعار الفائدة خلال عام 2024. كما تشير التقلبات في استحقاق الأذونات النقدية طويلة الأمد إلى استمرار عدم اليقين بشأن توقيت وحجم التخفيضات المحتملة في أسعار الفائدة. ومع تباطؤ التضخم، سيتم تشديد السياسة النقدية للولايات المتحدة من حيث القيمة الحقيقية في حين تظل أسعار الفائدة مثبتة، وهذا يعني ضمناً أن الموقف النقدي للمصرف المركزي سيظل مشدداً.

الرسم البياني 1.3. التغير في المجاميع النقدية ومكوناتها في شهر ديسمبر 2023 (على أساس سنوي، %)



المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الرسم البياني 2.3. سعر الأساس وأسعار السوق النقدية (%)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

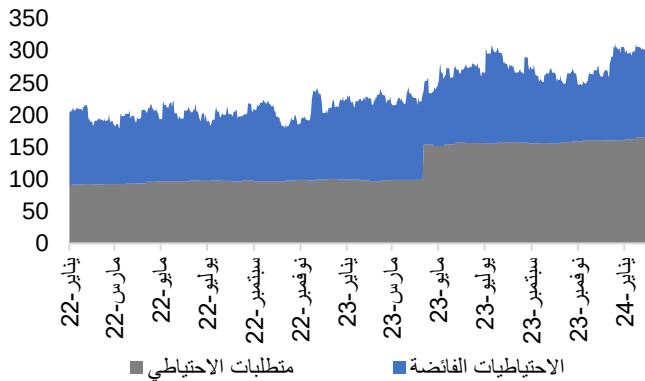
⁸ يساوي العرض النقدي ن³ العرض النقدي ن² بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

⁵ يتكون العرض النقدي ن¹ من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁶ يساوي العرض النقدي ن² العرض النقدي ن¹ بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

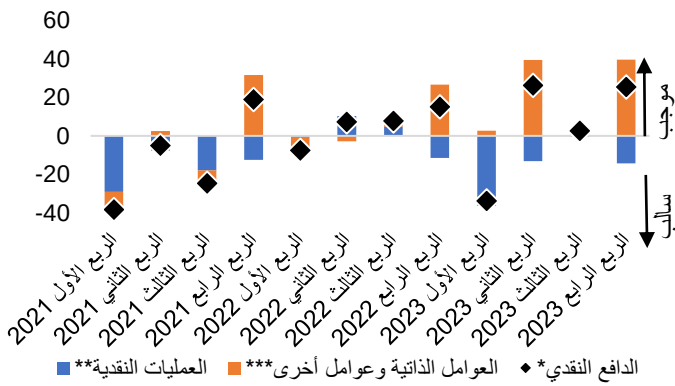
⁷ تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

الرسم البياني 3.3. الرصيد الإجمالي للقطاع المصرفي (%)



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

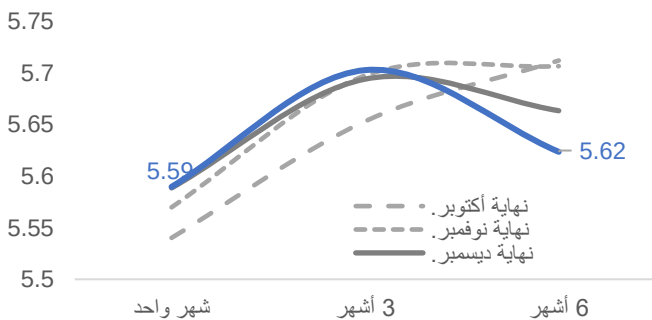
الرسم البياني 4.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * العمليات النقدية الهيكلية والمحكمة (الأذونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات صرف العملات الأجنبية) ****** الرصيد الإجمالي للقطاع المصرفي (متطلبات الاحتياطي والاحتياطات الفائضة) والعوامل الذاتية (العملة المتداولة، وأرصدة الحساب، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى) ******* يعكس الدافع النقدي صافي التغير في الرصيد الإجمالي للقطاع المصرفي، والعوامل الذاتية وكذلك العمليات النقدية. ويشير الدافع الإيجابي إلى وجود قاعدة نقدية توسعية إما بسبب زيادة عامة في الميزانية العمومية للمصرف المركزي أو زيادة أكبر في الأصول (الخصوم) بالنسبة إلى انخفاض الخصوم (الأصول).

الرسم البياني 5.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

تُوضّح عائدات الأذونات النقدية بفعالية الموقف النقدي للمصرف المركزي من خلال متابعة سعر الأساس عن كثب، الأمر الذي يعد ضرورياً لخفض السيولة الفائضة، حيث تعد مزادات الأذونات النقدية فعالة للغاية، مع تكلفة هامشية منخفضة من المخصصات الإضافية. ووصل الرصيد المتبقي من الأذونات النقدية إلى 172.3 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من عام 2023. وتميل عائدات السوق الرئيسية إلى أن تكون أعلى بشكل طفيف من عائدات السوق الثانوية (حوالي 5 نقاط أساس) بسبب الاختلافات في عروض الأسعار والأحجام المعروضة.

يواصل إصدار المصرف المركزي للأذونات النقدية بشكل منتظم وعلى نطاق أوسع في تعزيز توافر ضمانات أكبر داخل النظام المالي الإماراتي. ولا يزال الطلب على إصدار الأذونات النقدية مدفوعاً بالسيولة الفائضة الهيكلية السائدة نتيجة لتدفقات صرف العملات الأجنبية (صافي مشتريات المصرف المركزي من العملة الأجنبية بقيمة إجمالية بحوالي 45.8 مليار دولار خلال الربع)، وازدياد رغبة المشاركين في السوق في الاحتفاظ بأصل قابل للتداول وآمن تم تقييمه بالدراهم الإماراتي. ويعمل الرصيد الضخم من الأذونات النقدية المتبقية على تعزيز الضمانات داخل النظام المالي، وبالتالي توسيع إمكانية الوصول إلى أموال المصرف المركزي خلال فترات الضغوطات. كما يساهم الإصدار المستمر للأذونات النقدية أيضاً في التنفيذ الفعال لإطار العمل النقدي للدراهم وفي تطوير سوق رأس المال المحلي في دولة الإمارات من خلال وضع معيار مقارن للتسعير خالي من المخاطر (منحنى العائد) للمعاملات المالية داخل دولة الإمارات وفقاً للسياسة النقدية السائدة والخطة الاستراتيجية للمصرف المركزي.

2-3 التطورات المصرفية

كانت ظروف التمويل والسيولة المواتية المدعومة بنمو قوي في الودائع، مما عزز القدرة الائتمانية للبنوك

ارتفاع الطلب على القروض من قبل كل من قطاعي الأسر والشركات، كما كان واضحاً في استبيان توجهات الائتمان

زيادة الائتمان في النظام المصرفي بنسبة 6%، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بزيادة الإقراض إلى قطاعات التجزئة والشركات

أصول النظام المصرفي وهيكله

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	
4,075	3,952	3,873	3,765	3,668	إجمالي الأصول
11.1%	10.3%	12.3%	12.8%	10.4%	(التغير على أساس سنوي)
1,992	1,982	1,945	1,896	1,879	الائتمان الإجمالي
6.0%	5.8%	4.2%	3.5%	4.8%	(التغير على أساس سنوي)
1,738	1,740	1,717	1,674	1,651	الائتمان المحلي
5.3%	5.1%	3.5%	2.1%	2.0%	(التغير على أساس سنوي)
184	213	219	216	212	الحكومة
13.0%	0.0%	1.6%	4.8%	10.3%	(التغير على أساس سنوي)
293	280	264	245	253	الكيانات المرتبطة بالحكومة
15.5%	9.7%	1.7%	7.1%	3.2%	(التغير على أساس سنوي)
1,241	1,236	1,222	1,200	1,173	القطاع الخاص
5.8%	5.3%	5.1%	5.9%	4.7%	(التغير على أساس سنوي)
418	408	396	384	375	قطاع التجزئة
11.5%	10.7%	9.6%	7.7%	7.8%	(التغير على أساس سنوي)
823	828	826	816	798	الشركات
3.1%	2.9%	3.0%	5.1%	3.2%	(التغير على أساس سنوي)
21	11	12	13	13	المؤسسات المالية غير المصرفية
59.7%	18.5%	10.2%	18.1%	23.2%	(التغير على أساس سنوي)
254	241	228	222	229	الائتمان الأجنبي
11.0%	10.7%	9.8%	15.2%	30.5%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	
2,522	2,421	2,382	2,306	2,222	ودائع البنوك
13.5%	10.7%	13.9%	14.9%	11.3%	(التغير على أساس سنوي)
2,320	2,231	2,171	2,093	2,010	ودائع المقيمين
15.5%	13.9%	17.8%	16.8%	13.8%	(التغير على أساس سنوي)
402	423	426	406	397	القطاع الحكومي
1.2%	5.4%	34.2%	39.5%	37.7%	(التغير على أساس سنوي)
225	231	214	214	217	الكيانات المرتبطة بالحكومة
3.7%	0.5%	0.7%	10.4%	12.5%	(التغير على أساس سنوي)
1,630	1,525	1,482	1,423	1,350	القطاع الخاص
20.8%	19.6%	17.1%	16.6%	13.3%	(التغير على أساس سنوي)
653	628	618	601	559	قطاع التجزئة
16.7%	17.1%	16.7%	15.1%	7.6%	(التغير على أساس سنوي)
977	896	864	822	790	الشركات
23.6%	21.4%	17.3%	17.7%	17.7%	(التغير على أساس سنوي)
64	51	50	49	47	المؤسسات المالية غير المصرفية
37.4%	3.8%	3.1%	20.8%	22.0%	(التغير على أساس سنوي)
202	190	211	213	213	ودائع غير المقيمين
5.2%	16.8%	15.0%	0.7%	8.0%	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

شهد إجمالي أصول قطاع النظام المصرفي في دولة الإمارات توسعاً بنسبة 11.1% على أساس سنوي لتصل إلى 4,075 مليار درهم في نهاية الربع الرابع من عام 2023. وظلّ عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات 61 بنكاً، منها 22 مصرفاً وطنياً و 39 مصرفاً أجنبياً. وأدى توجّه القطاع المصرفي في دولة الإمارات نحو الرقمنة إلى مواصلة الانخفاض في العدد الفعلي لفروع البنوك.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجّلت محفظة إقراض النظام المصرفي بدولة الإمارات نمواً بنسبة 6% على أساس سنوي، وكان التوسع مدعوماً بشكل أساسي بالإقراض المحلي، والذي نما بنسبة 5.3% على أساس سنوي إلى 1,738 مليار درهم كما في نهاية الربع الرابع من عام 2023. وعكس النمو في الائتمان المحلي توسع الائتمان في قطاعي التجزئة والشركات، والذي نما بنسبة 11.5% و 3.1% على أساس سنوي على التوالي. وشهد الائتمان المحلي لقطاع التجزئة توسعاً في فئات فرعية رئيسية، وبشكل ملحوظ قروض الرهن العقاري، والقروض الشخصية، وبطاقات الائتمان. وارتفع الائتمان الأجنبي بنسبة 11%، وكان بشكل أساسي للمقترضين من الشركات، ولو بمعدل أبطأ من الفترة المماثلة من العام الماضي.

وساهم النمو القوي في الودائع بنسبة 13.5% على أساس سنوي في توفير السيولة المواتية ومصدات حماية التمويل. وأدت الودائع لقطاع التجزئة المقيم وللشركات الخاصة إلى دعم نمو الودائع بقوة بزيادة قدرها 16.7% و 23.6% على التوالي. ومن ناحية أخرى، واصل نمو الودائع غير المقيمة انكماشه. وانخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى 79% حيث تجاوز نمو الودائع النمو في الائتمان، مما ساهم في وفرة القدرة الائتمانية للقطاع المصرفي بدولة الإمارات.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

سلّط استبيان توجهات الائتمان، الذي أجراه المصرف المركزي للربع الرابع من عام 2023، الضوء على الظروف الائتمانية القوية وانعكس ذلك في نمو الطلب على القروض من جانب الأسر والشركات، وزيادة رغبة المؤسسات المالية في توفير الائتمان. وأظهرت نتائج الاستبيان أن تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على الطلب على القروض قد تراجع مقارنة بالأرباع السنوية السابقة، واستمر تعويض ذلك بالتوقعات الإيجابية للاقتصاد المحلي. وكان النمو في الطلب على القروض للشركات ملحوظاً في قطاعات الإنشاء والتصنيع والتجزئة والتجارة بالجملة. وكانت بطاقات الائتمان والقروض الشخصية والسكنية هي العوامل المساهمة الرئيسية في طلب القروض من قبل الأسر.

3-3 التطورات المالية

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مستويات كافية من السيولة والتمويل	ارتفاع أسعار الأسهم في الربع الرابع من عام 2023 بنسبة 19.4% على أساس سنوي في دبي وانخفاضها بنسبة 8.6% على أساس سنوي في أبوظبي	واصلت علاوة مبادلات مخاطر الائتمان في بقائها منخفضة
--	---	---

مؤشرات السلامة المالية

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	
كفاية رأس المال					
17.9%	18.5%	18.2%	17.8%	17.4%	نسبة كفاية رأس المال
16.6%	17.4%	17.0%	16.6%	16.2%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.9%	15.6%	15.3%	14.8%	14.4%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
74.0%	76.5%	73.8%	74.8%	75.6%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
112.1%	111.7%	114.4%	112.7%	111.2%	نسبة صافي التمويل المستقرة
79.0%	81.9%	81.6%	82.2%	84.6%	نسبة القروض إلى الودائع
22.0%	20.7%	20.8%	19.7%	19.1%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
160.2%	151.0%	162.5%	154.8%	156.0%	نسبة تغطية السيولة
جودة الأصول					
2.4%	2.7%	2.8%	2.9%	3.0%	نسبة صافي القروض المتعثره
60.6%	60.9%	61.6%	60.8%	60.4%	نسبة تغطية مخصصات محددة
93.7%	91.9%	92.7%	90.9%	88.6%	نسبة تغطية إجمالي المخصصات

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة
3 تطبيق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.
4 لا يشمل صافي نسبة القروض المتعثره على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	الربع الأول 2023	الربع الرابع 2022	مؤشر أسعار الأسهم	مؤشر القيمة السوقية	مؤشر القيمة المتداولة
8.6%	0.3%	3.9%	4.0%	25.2%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
2883.1	2841.7	2754.4	2591.6	2574.1	مليار درهم	مليار درهم	مليار درهم
12.0%	35.1%	40.3%	47.8%	63.7%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
65.8	70.9	64	85.4	92.6	مليار درهم	مليار درهم	مليار درهم
29.0%	19.5%	35.2%	15.4%	21.6%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
19.4%	21.6%	6.1%	0.6%	9.4%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
671.9	689.6	630.9	589	577.6	مليار درهم	مليار درهم	مليار درهم
16.3%	21.6%	13.8%	39.7%	44.7%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
22.0	30.9	26.5	19	20.4	مليار درهم	مليار درهم	مليار درهم
7.9%	56.1%	0.3%	16.3%	36.7%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع، ** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2023				2022			
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
44.4	36.0	40.2	43.1	52.6	56.8	60	50.4
71.4	69.6	80.8	78.0	107	126	113	98.9

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.
ملاحظة: جميع القيم هي متوسط الفترة.

ظلت نسب رأس المال في النظام المصرفي في دولة الإمارات أعلى بكثير من متطلبات رأس المال وبلغت 17.9% بالنسبة لكفاية رأس المال و14.9% بالنسبة لحقوق المساهمين العادية من الشق الأول في الربع الرابع من عام 2023. وارتفعت نسب رأس المال بشكل طفيف مقارنة بالعام السابق، بدعم من تحسن الربحية وارتفاع الأرباح المحفوظ بها.

ظلّ التمويل في النظام المصرفي في دولة الإمارات وظروف السيولة مواتية، مدعومة بنمو بأرقام مضاعفة في ودائع المقيمين. وظلت نسب السيولة والتمويل أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 160.2% وصافي نسبة التمويل المستقر 112.1%.

وتحسّنت نسبة جودة الأصول في محفظة القروض، حيث بلغ صافي نسبة القروض المتعثره 2.4%، وواصل حجم القروض المتعثره انخفاضه في عام 2023، مما ساهم في تحسن صافي نسبة القروض المتعثره، وارتفع المخصص المحدد لنسبة التغطية إلى 60.6%، بينما وصلت نسبة تغطية المخصصات الإجمالية 93.7%.

أسواق الأسهم

انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 8.6%، على أساس سنوي، في نهاية عام 2023، حيث غطى انخفاض أسعار عدد قليل من الشركات ذات الوزن الكبير في المؤشر التأثير الإيجابي لبعض الطروحات العامة الأولية. وارتفعت القيمة السوقية إلى 2.9 تريليون درهم. كما ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 19.4%، على أساس سنوي، في الربع الرابع من عام 2023، مدفوعاً بالتحسينات المتواصلة في البنية التحتية في السوق والطروحات العامة الأولية خلال السنة، وارتفعت القيمة السوقية إلى 671.9 تريليون درهم.

مبادلات مخاطر الائتمان

بالنسبة لحكومة أبوظبي، ارتفعت مبادلات مخاطر الائتمان بشكل طفيف من 36 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2023 إلى 44.4 نقطة أساس في شهر ديسمبر من عام 2023. وظلّ مستوى مبادلات مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضاً، مما يشير إلى حركية اقتصادها، ومثانة مركزها المالي وصناديق الثروة السيادية الكبيرة. ولا تزال أبوظبي تتمتع بأحد أدنى علاوات مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وظلت مبادلات مخاطر الائتمان في دبي دون تغيير على نطاق واسع عند 71 نقطة أساس في ديسمبر 2023 مقارنة بالربع الثاني من عام 2023.

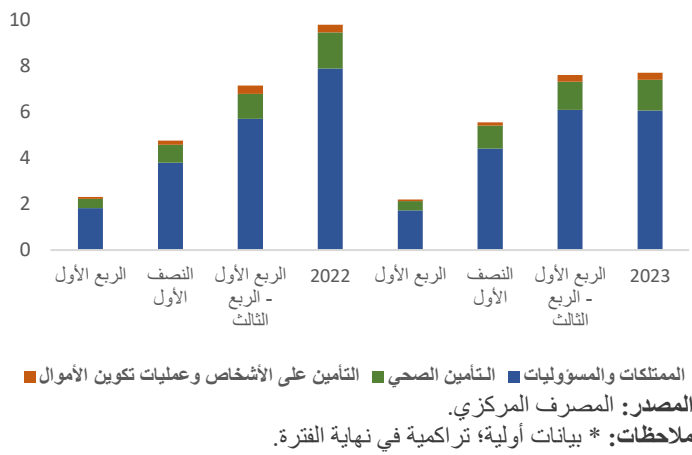
4-3 تطورات قطاع التأمين

زيادة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة وزيادة إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 12.7% ونسبة 12.8% على أساس سنوي، على التوالي

زيادة المخصصات الفنية بنسبة 8.4% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023

ظل قطاع التأمين يتمتع برسملة جيدة في الربع الرابع من عام 2023، ونسب كفاية رأس مال ونسبة جودة أصول قوية

الرسم البياني 6.3. عدد وثائق التأمين المكتتبة (مليون)



هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال الربع الرابع من عام 2023، حيث انعكس ذلك في الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة. ومع نهاية السنة، ظل عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 60 شركة، حيث يتألف القطاع من 23 شركة وطنية تقليدية، و10 شركات وطنية تكافلية و27 شركة أجنبية. وظل عدد المهن المرتبطة بالتأمين 491 مهنة.

إجمالي أقساط التأمين المكتتبة

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 12.7% على أساس سنوي في نهاية الربع الرابع من عام 2023، وبلغ 53.2 مليار درهم، ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة أقساط التأمين الصحي بنسبة 16.5% على أساس سنوي، وزيادة في أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 18.9% على أساس سنوي. بينما انخفضت أقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 12.4% على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى الانخفاض في أقساط التأمين على حياة الأفراد.

المُطالبات المدفوعة

ارتفع إجمالي المُطالبات المدفوعة لجميع أنواع برامج التأمين بنسبة 12.8% على أساس سنوي إلى 31.1 مليار درهم في نهاية عام 2023. ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في المطالبات المدفوعة في التأمين الصحي بنسبة 16.9% على أساس سنوي والزيادة في المطالبات المدفوعة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 10.9%، على أساس سنوي، والذي تم تعويضه جزئياً بالانخفاض في المطالبات المدفوعة في التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 2.8% على أساس سنوي.

المخصصات الفنية

ارتفع إجمالي المخصصات الفنية لجميع أنواع التأمين بنسبة 8.4% على أساس سنوي ليصل إلى 74.4 مليار درهم في الربع الرابع 2023 مقارنة بمبلغ 68.8 في الربع الرابع 2022.

الاستثمارات

بلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 76 مليار درهم (60.4% من إجمالي الأصول) في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بمبلغ 71.4 مليار درهم (59.4% من إجمالي الأصول) في الربع الرابع من عام 2022.

البند	2022				*2023			
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الربع الثالث	2022	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الربع الثالث	2022
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	15.6	26.7	36.7	47.2	17.8	27.2	42.0	53.2
• الممتلكات والمسؤوليات	5.6	9.8	14.6	17.8	6.5	9.9	16.6	21.2
• التأمين الصحي	8.1	11.4	16.4	21.7	9.3	14.0	20.1	25.3
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	1.9	5.5	5.7	7.7	2.0	3.3	5.3	6.7
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	6.5	13.1	18.7	27.6	7.1	14.1	23.1	31.1
• الممتلكات والمسؤوليات	1.9	3.5	5.2	6.9	1.7	3.9	5.7	7.7
• التأمين الصحي	4.0	7.1	11.8	17.1	4.9	9.2	14.4	19.9
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	0.6	2.5	2.7	3.6	0.5	1.0	3.0	3.5
3- المخصصات الفنية	68.4	70.3	68.8	68.6	73.7	76.7	75.0	74.4
4- إجمالي الأصول المستثمرة	70.4	71.8	72.2	71.4	70.5	72.9	74.4	76.0
5- إجمالي الأصول	120.2	121.2	118.2	120.1	128.3	127.7	131.6	125.7
6- إجمالي حقوق الملكية	27.0	26.7	27.1	26.7	26.3	27.0	27.9	28.0

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظات: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.
إعادة التأمين

9 المخصصات الفنية التي يلزم على شركات التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

*2023				2022				البند
2023	الربع الأول - الربع الثالث	النصف الأول	الربع الأول	2022	الربع الأول - الربع الثالث	النصف الأول	الربع الأول	
نسبة إعادة التأمين								
52.9	52.5	53.8	53.2	54.9	51.2	57.8	52.1	نسبة الاحتفاظ
سبب كفاية رأس المال								
335.7	349.8	352.4	340.6	309.3	325.0	274.0	275.4	الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال
221.0	207.3	203.4	198.0	208.5	203.6	170.8	175.9	الأموال الذاتية إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية
316.3	310.6	308.9	309.3	314.6	323.1	280.8	287.3	الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من أموال الضمان
سبب الأرباح								
6.5	12.1	10.4	7.8	2.9	8.4	8.8	9.4	صافي إجمالي الربح إلى صافي الاقساط المكتتبة
0.3	0.6	0.5	0.5	0.1	0.4	0.5	0.6	العائد على متوسط الأصول

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظات: * بيانات تقديرية

وصلت نسبة الاحتفاظ من أقساط التأمين المكتتبة لجميع أنواع التأمين إلى 52.9% (28.1 مليار درهم) في الربع الرابع من عام 2023، مقارنةً بنسبة 54.9% (25.9 مليار درهم) في نهاية عام 2022¹⁰.

مؤشرات سلامة التأمين

ظلّ قطاع التأمين في دولة الإمارات يتمتع برسملة جيدة من حيث نسب الإنذار المبكر وتقييم المخاطر. وزادت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال إلى 335.7% في الربع الرابع من عام 2023، مقارنةً بنسبة 309.3% في نهاية عام 2022، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال¹¹. وارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية إلى 221% في الربع الرابع من عام 2023 مقارنةً بنسبة 208.5% في الربع الرابع من عام 2022، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات رأس المال للملاءة المالية. وأخيراً وصلت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من أموال الضمان إلى 316.3% في نهاية عام 2023 منخفضةً من 314.6% في العام السابق، نظراً لارتفاع الأموال المؤهلة لتلبية الحد الأدنى من أموال الضمان.

ومن حيث الربحية، ارتفع صافي الربح الإجمالي إلى صافي الأقساط المكتتبة إلى 6.5% في الربع الرابع من عام 2023، مقارنةً بنسبة 2.9% في نهاية عام 2022. وارتفع عائد متوسط الأصول إلى 0.3% في الربع الرابع من عام 2023، مقارنةً بنسبة 0.1% في العام السابق.

¹¹ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

¹⁰ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	--

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:
الهاتف المجاني: 800 22823
الهاتف: +9712-6652220
الفاكس: +9712-6652504